obeikandl.com

## الفصل الثانى

## ربط نهر الكونغو بنهر النيل

**ويضم الموضوعات التالية:-**

- **الفكرة وتاريخ مشروع نهر الكنغو**
- **المشروع والقانون الدولى**
- **العلاقات المصرية الكونغولية**
- **استفادة الكنغو**
- **الاعتراضات والصعوبات والمشاكل**

obeikandl.com

## فكرة وتاريخ مشروع نهر الكنغو

هى فكره مشروع كبير لكن تحتاج إلى بعض المجهود وبضع مليارات وبعض الحوافز لجمهورية الكونغو وفكرة المشروع ستغير وجه مصر للأبد بشق قناة تصل نهر الكونغو بأحد روافد نهر النيل بالسودان خاصة في ظل العلاقات المميزة بين مصر والكونغو فنهر الكونغو يلقي بما يزيد عن ألف مليار متر مكعب من المياه في المحيط الأطلنطي حتي أن المياة العذبة تمتد إلي مسافة ٣٠ كيلو متر داخل المحيط بخلاف وجود شلالات لتوليد الكهرباء تستطيع توليد كهرباء تكفي القارة الأفريقية كلها وقد طلبت الكونغو المساعدة من مصر لكن هناك إستجابة ضعيفة وعند شق هذه القناة تستطيع مصر والسودان الحصول علي كميات هائلة من المياه وحسب الحاجة مع إمكانية التحكم فيها وبذلك نستطيع التخلص من مشكلة أثيوبيا ودون التفريط في حصتنا في النيل وهذا القلق جعل البعض يستدعي أحد مشروعات الري التي ظهرت مطلع القرن الماضي وتحديداً عام ١٩٠٢حيث طرحها أباتا كبير مهندسي الري المصريين في السودان الذي اقترح شق قناة تصل نهر الكونغو بأحد روافد النيل بالسودان للاستفادة من المياه التي تهدر منه .

**تاريخ الفكرة**

**صاحب الفكرة هو أباتا كبير مهندسي الري المصريين في السودان عام ١٩٠٢وفى سنة ١٩٨٠ كلف السادات الدكتور إبراهيم مصطفى كامل والدكتور إبراهيم حميدة بعمل جولة ميدانية في الكونغو لتقديم تصور عن الطبيعة الجغرافية للنهر وبعد تقديم المشروع للسادات قامت الحكومة المصرية بارساله إلى شركة آرثر دي ليتل الأمريكية لعمل التصور والتكلفة المتوقعين ثم ردت الشركة بالموافقة وأرسلت في التقرير حقائق مروعة وتدعو للجنون :**

**١- المشروع يوفر لمصر ٩٥ مليار متر مكعب من المياة سنوياً تسمح بزراعة ٨٠ مليون فدان تزداد بالتدرج بعد ١٠ سنوات إلى ١١٢ مليار متر مكعب مما يصل بمصر لزراعة نصف مساحة الصحراء الغربية .**
**٢- المشروع يوفر لمصر والسودان والكونغو طاقة كهربائية تكفي ثلثي قارة أفريقيا بمقدار ١٨٠٠٠ ميجاوات أي عشر أضعاف مايولده السد العالي وهو ما قيمته إذا صدر لدول أفريقيا ٣.٢ تريليون دولار .**
**٣- المشروع يوفر للدول الثلاثة (مصر - السودان-الكونغو) ٣٢٠ مليون فدان صالحة للزراعة .**
**ووفقا للمواصفات السابقة وعدم الاستفادة المثلى من تدفق المياة**

والشلالات والمساقط المائية المتوفرة بكثافة فإن الفرصة مواتية للدبلوماسية المصرية أن تفتح الباب لمشروعات توليد الكهرباء بما يعكس استثمار الكفاءات الفنية المصرية في هذا الميدان، وتنمية القارة الأفريقية بما يرفع مكانة مصر الإقليمية لمكانتها الطبيعية،ويعود بالثروة على الشعب المصري،ويخفف ضغط دول حوض النيل على مصر والسودان وقد سبق واقترح العقيد الليبي الراحل معمر القذافي إنشاء قناة لنقل فائض مياة نهر الكونغو إلى نهر النيل، نظير الحصول على حصة من مياة النيل، إلا أن دول حوض النيل رفضت بالإجماع لما قد ينشب من نزاعات مستقبلاً .

**المشروع والقانون الدولى**

لابد وقبل تنفيذ المشروع من استشراف وضع القانون الدولى فى هذه الحالة حيث نظم القانون الدولى العلاقات المائية بين الدول ومنع نقل الماء بين الأحواض كى يساهم فى منع النزاعات التى قد تنشأ نتيجة ذلك لكن ولله الحمد بالاطلاع على القانون الدولى ومواده المنظمة للعلاقات بين الدول فى هذه الحالة وجدنا أنه لا يوجد بند واحد في القانون الدولي أو في اتفاقيات دول حوض النيل يمنع إقامة ذلك المشروع إلا في حاله واحدة إذا عارضت الكونغو أو رفضت المشروع بل على العكس هناك بند

في القانون الدولي يسمح للدول الفقيرة مائياً مثل مصر أن تعلن فقرها المائي من خلال إعلان عالمي وفي تلك الحالة يحق لمصر سحب المياة من أي دولة حدودية أو متشاطئه معها غنيه بالمياة والكونغو وافقت مبدئياً على فكرة المشروع ولم تبدي أي اعتراض لأن استفادة الكونغو ستفوق استفادة مصر من المشروع مع مكانية إقامة مجتمعات زراعية ضخمة على ضفتي القناة التي ستربط نهر الكونغو بنهر النيل ستفيد سكان تلك المناطق الفقيرة داخل الكونغو المتعطش للتنمية.

يقول المهندس إبراهيم الفيومى، رئيس شركة ساركو التى نجحت فى توقيع بروتوكولات التعاون مع حكومة كينشاسا فى عدد من مشروعات التنمية،لن يكون القانون الدولى عائقاً لتنفيذ المشروع، حيث أن الاتفاقيات الدولية الخاصة بالأنهار لم تتضمن الأنهار الوطنية ومنها نهر الكونغو،الذى لا يشارك فيه الكونغو أى دولة أخرى، لأنه ينبع منها ويصب فى المحيط.

## العلاقات المصرية الكونغولية

شهدت العلاقات المصرية الكونغولية تحديداً فى العقدين الأخيرين تطوراً إيجابياً وتنام ملحوظ على جميع الأصعدة سواء سياسياً أو

**اقتصادياً وثقافياً مما يستوجب أهمية العمل على تحقيق تطور ملموس فى كافة مجالات التعاون المشترك.**

**وتوجد مميزات تعود على كل من مصر والكونغو من وراء هذا المشروع وهى ما تدفع كلى البلدين إلى الإسراع فى تنفيذ المشروع وبالنسبة لمصر تلك المميزات هى التى جعلت الخبراء والمتخصصين اختاروا هذا النهر تحديداً ليكون رافداً للنيل وصاحب القبلة الأخيرة للجسد المصرى فلماذا اختاروا نهر الكونغو كحل للأزمة المائية المصريه؟.**

**الإجابة أنه تم اختيار هذا النهر للمميزات التى يتمتع بها عن أى نهر فى أفريقيا ومنها :**

**١- نهر الكونغو هو الأغنى في أفريقيا والعالم من حيث تدفق المياة والأمطار الغزيرة طوال العام وشعب الكونغو من أغنى شعوب العالم بالموارد المائية ونصيب الفرد من المياة في الكونغو ٣٥٠٠٠ متر مكعب سنوياً بالإضافه إلي ألف مليار متر مكعب سنوياً تضيع في المحيط دون أن يستفيد منها أحد لا في دول حوض النيل ولا خارج دول حوض النيل**

**٢- لن تعطينا أي دولة في العالم مياة بدون مقابل وفكرة وفلسفه المشروع تقوم على توليد طاقه كهربائية من المساقط المائية تكفي لإنارة القارة الأفريقية أي أن هذا المشروع سيجعل الكونغو من أكبر الدول المصدرة للطاقه في العالم ويحقق لها عائد مادي ضخم من توليد وتصدير الطاقة الكهربائية بالإضافة إلي تحقيق الاكتفاء الذاتي من الكهرباء لمصر والكونغو والسودان أيضاً.**

**٣- مصر مقبلة على أزمة مياة وطاقة في الأعوام الخمسين المقبلة والمشروع يوفر الماء والكهرباء وبدون مقابل إذ أن رجال أعمال مصريين وعرب وافقوا على تمويل المشروع ذاتياً بدون أن تتحمل خزينة الدولة أي أعباء .**

**٤- بإمكان السودان إنشاء خزانات عملاقه لتخزين حصته من المشروع أو بحيرة عملاقة تكون كاحتياطي استراتيجي من المياة السودانية أو إنشاء بحيرة عملاقة لتحويل المياة الإضافية مع إمكانية توليد طاقة كهربائية من المشروع في جنوب السودان لو أقاموا سد لتوليد وتخزين المياة الكونغوليه الغزيرة التي ستوفرها القناة للسودان ومصر أي الكل مستفيد مصر والسودان والكونغو وحتى الشركات المصرية المحلية والدولية العملاقه ستستفيد.**

٥- لا يوجد بند واحد في القانون الدولي أو في اتفاقيات دول حوض النيل يمنع إقامه المشروع .

٦- تلك الموارد المائيه الضخمة ستحول مصر إلي جنة خضراء ونستطيع زراعة ملايين الأفدنة مع كميات هائلة من المياة يمكن تخزينها في منخفض القطارة بدلاً من فكرة الماء المالح الذي يهدد خزان الماء الجوفي في الصحراء الغربية ونسبة البخر من منخفض القطارة ستزيد من كمية هطول الامطار في الصحراء الغربية.

٧- تكلفة عام واحد من الحرب في أدغال أفريقيا ستكلف الخزينة المصرية أكثر من تكاليف المشروع الذي لن تنفق عليه مصر مليماً واحداً ماعدا منخفض القطارة فلماذا لا نوفر على أنفسنا عناء الحروب والنزاعات الاقليمية والمفاوضات التي سيطول أمدها إلي ما شاء الله وبإمكان سلاح المهندسين بالجيش المصري وشركات المقاولات المحلية العملاقة إنجاز مشروع منخفض القطارة في ٥سنوات ورفض هذا المشروع من أي جهة حكومية سيادية ما هو إلا استكمال لمخطط السدود الأثيوبيه وتقسيم السودان لحرمان وتعطيش المصريين والنوايا معروفة للقاصي والداني بمن يريد هدم هذا الوطن.

٨- نهر الكونغو ثانى أكبر نهر فى العالم من حيث كمية المياة وتتحكم فيه دولة واحدة فقط هى الكونغو .

**٩- نهر الكونغو من كثرة مياهه يصب أكثر من ٤٥ ألف متر مكعب مياة فى المحيط الأطلنطى فى الثانيه الواحدة لدرجة أن مياة المحيط على مسافه ٣٠ كيلو متر من الشاطىء هى مياة عذبة بسبب التدفق الهائل لمياة النهر ٠**

**١٠- الكونغو هى دولة المنبع والمصب للنهر ولن يكون هناك أطراف أخرى ربما تغير رأيها أو يكون لها مطالب تعجيزيه أو رفض للمشروع٠**

**١١- إنشاء تلك القناة سواء ترعه أو خطوط أنابيب سيفتح مجال عمل لكثير من الشركات المصرية والأفراد ويمكن استغلال المنطقة المحيطة بالخط فى الزراعة وهذا يفيد الكنغو٠**

**١٢- بقيت الميزة الكبرى والتى لاتتوفر لأى نهر آخر وهى أن نهر الكونغو هو أقرب نهر لنهر النيل حتى يكاد حوضاهما يتماسا عند بحيرة ألبرت٠**

**<u>استفادة الكنغو</u>**

**١- ان استفادة الكونغو ستفوق الاستفادة المصرية من المشروع مع إمكان إقامة حياة زراعية ضخمة على ضفتي القناة التي ستربط نهر**

**الكونغو بنهر النيل ستفيد سكان تلك المناطق الفقيرة داخل الكونغو المتعطش للتنمية.**

**٣- الكونغو ليست بحاجه لتلك المياة ومن مصلحتها أن تأخذ مصر والسودان المياة الفائضة التى تتراكم فى مستنقعات وتسبب أمراض مستوطنة فى الكنغو .**

**٣- ستساهم المحطات التي ستنشأ علي المشروع في توليد كميات ضخمة من الكهرباء وسيتم إنارة الكنغو التى مازالت الى الآن تنام على الشموع كما أن إضاءة الكنغو وتوفير الطاقة الكهربائية بها سيدعم مشاريع التنمية التى تنتظر الكهرباء.**

**<u>الاعتراضات</u>**

**كشف الدكتور عبدالعال حسن نائب رئيس هيئة المساحة الجيولوجية والثروة المعدنية عن نجاح خبراء الهيئة في وضع ٣ سيناريوهات علمية وجيولوجية وذلك عن طريق إنشاء قناة حاملة بطول ٦٠٠ كيلو متر لنقل المياة إلى حوض نهر النيل عبر جنوب السودان إلى شمالها ومنها إلى بحيرة ناصر.**

وأوضح في مؤتمر صحفي عقده للإعلان عن المشروع يوم ٩ يونيو ٢٠١١، أن فكرة المشروع تقوم على تماس حوضي نهر النيل ونهر الكونغو لذلك تمت الإستعانة بجميع البيانات المتاحة لدراسة أنسب مسار لتوصيل المياة من نهر الكونغو إلى نهر النيل عبر خط تقسيم المياة وصولاً إلى جنوب جوبا جنوب السودان.

وتمت دراسة ٣ سيناريوهات مقترحة لتحديد مسار المياة، طول الأول ٤٢٤ كيلو متر وفرق منسوب المياة سيكون ١٥٠٠ متر وهو ما يستحيل تنفيذه، والسيناريو الثاني علي مسافة ٩٤٠ كيلو متر وارتفاع ٤٠٠ متر، والثالث ينقل المياة علي مسافة ٦٠٠ كيلو متر وفرق ارتفاع ٢٠٠ متر، وهو السيناريو الأقرب إلى التنفيذ من خلال ٤ محطات رفع متتالية للمياة وكشف المقترح عن إمكانية توليد طاقة كهربائية تبلغ ٣٠٠ تريليون وات في الساعة وهي تكفي لإنارة قارة إفريقيا، لافتًا إلى أن الكونغو تصنف على أن لديها ١/٦ قدرات الطاقة الكهرومائية في العالم لتوليد المياة من المساقط المائية وتنفيذ المشروع سوف يتضمن إنشاء شبكة طرق ومسارات يمكن من خلالها ربط مدينة الإسكندرية بمدينة كيب تاون لربط شعوب القارة الأفريقية من أقصى شمالها إلى أقصى جنوبها من خلال خط سكك حديدية.

وتنفيذ المشروع سيتم على عدة مراحل حسب توافر ظروف التمويل والمدة الزمنية لتنفيذ المشروع، في حالة تنفيذ السيناريو الثالث تستغرق ٢٤ شهراً بتكلفة ٨ مليارات جنيه مصري وهي تكلفة محطات الرفع الأربع لنقل المياة من حوض نهر الكونغو إلى حوض نهر النيل، بالإضافة إلى أعمال البنية الأساسية المطلوبة لنقل المياة.

**الصعوبات الجغرافية المحتملة للمشروع**

تواجه المشروع صعاب محتملة مختلفة فبالنظر إلى جغرافية المكان وبما يسمى خط تقسيم المياة بين أحواض هذه الأنهار فإن الطبوغرافيا لحوض نهر الكونغو توجه المياة باتجاه الغرب بعيداً عن اتجاه النيل، وعند الرغبة في إعادة توجيه جزء من هذه المياة لتلتف في مسار جديد لتتجه إلى الشمال الشرقي حيث تتقابل مع مياة النيل بجنوب السودان من نقطة ملائمة حيث يكون تصريف المياة بالقدر المناسب، سنجد أننا نحتاج مسار جديد يصل طوله حوالي ١٠٠٠ كيلومتر في مناطق استوائية من الغابات وبها فروق في المناسيب الطبوغرافية، وهو أمر يبدو في غاية الصعوبة عملياً.

لكن يمكن دراسة هذا الأمر إذا ما توافرت صور للأقمار الصناعية مدعومة بخرائط مناسيب وخرائط جيولوجية لهذه الأماكن، وبفرض أنه

لم تتوافر الفرصة من الاستفادة المباشرة من مياة نهر الكونغو بوصلها بروافد مياة النيل فستظل فرصة استثمار الكوادر الفنية في مجال الطاقة وتوليد الكهرباء في شلالات ومساقط المياة على النهر متاحة لمصر بما يفتح آفاق للتشغيل والتنمية الأفريقية بقيادة مصرية.

**المشاكل والمخاوف التي تواجه المشروع**

سوء الإدارة من قبل الحكومة المصرية أو مؤسساتها خاصة وزارة الري واختراق المشروع من قبل جهات خارجية تحاول استغلال المشروع أو تدميره والبيروقراطية والمنافسة من قبل الشركات الاجنبية خاصة الإسرائيلية المتواجدة في الكونغو لتدمير المشروع أو إيقافه .

وفي حديث لرجل الأعمال المصرى الذى يتبنى الفكرة مع مجلة روزاليوسف المصرية قال الفيومي المشاكل الأمنية بالكونغو مختلفة عن جنوب السودان، وأزمتنا في قناة جونجلى نتيجة سوء إدارة والتي كانت السبب في خلق نوع من أشكال الغضب تجاه المشروع ولو وفرنا لأبناء القبائل هناك فرصة عمل وخدمات لأهليهم سيكونون الأحرص على استمرار المشروع، لذا جميع المشروعات التي تقوم بها شركتي فى الكنغو تعتمد علي العمالة من أبناء المناطق مقر المشروع، وإلا لو دخلت

عليهم وكأنني مستعمر طبيعي فإن المشاكل ستواجهنا حيث لابد وأن يشعر بأنها أرضه وبلده وثرواته وفي المقابل يجب أن ينتفع.

ومن المتوقع حدوث مشاكل أهلاً وسهلاً بالمعارك ولا أحد سيوقفنا وأخطرت التعاون الدولي ووزارة البترول التي تعمل معي وأقرت ووقعت بأنهم الظهير الفني لنا ووفرنا ٢٥٠ خريطة، ولن نسمح لأحد باختراقنا ولن تعطلنا البيروقراطية،ولن تتمكن وزارة الري في مصر من أن تعطلنا،وأجد أنه مثلما كانت وزارة الزراعة في وقت من الأوقات مخترقة وأدخلت علينا المبيدات المسرطنة، فالخوف أن تكون وزارة الري أيضاً مخترقة الآن وإلا ما أسباب وقوفها أمام مشروع كهذا، لذا يجب مراجعة موقفها، وكل من أخطأ يحاكم، وأين كان وزراء الري من ١٠ سنوات وأين كانت الري من ايجاد البديل للمياة أمام هذه الحملات الممنهجة لتعطيشنا.

## تفنيد الإعتراضات على المشروع

مصر ترفض مشروع توصيل نهر الكونغو بالنيل لتفادي النزاعات حيث أعلن الدكتور حسين العطفي وزير الموارد المائية والري فى يونيو ٢٠١١ تحفظ الوزارة علي مشروع توصيل مياة نهر الكونغو الديمقراطية بنهر النيل عن طريق جنوب السودان،والحكومة المصرية

ترفض مبدأ نقل المياة بين الأحواض النهرية،وهذا الرفض يتفق مع القواعد والقوانين الدولية المنظمة للأنهار المشتركة وذلك تفادياً لحدوث نزاعات بين الدول المتشاطئة وهي الدول المشتركة في النهر حيث أن هناك أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية يجب أخذها في الاعتبار عند التفكير في إقامة مثل هذه المشروعات،التي تتكلف مليارات الدولارات بالإضافة إلى الأبعاد الفنية والهندسية والآثار البيئية الناجمة عن إحداث تغيرات لمجري مائي قائم وأشار إلى ضرورة دراسة، على سبيل المثال، مدى استيعاب المجاري المائية فى السودان للمياة الواردة من نهر الكونغو، التي تقدرها الدراسة المعلنة بحوالي ٩٥ مليار متر مكعب من المياة سنوياً، بالإضافة إلى الاستعدادات الأخرى التي يجب علي جنوب السودان اتخاذها وهناك أولويات وضعتها الدولة للتعاون مع دول أفريقيا بصفة عامة،ودول الحوض بصفة خاصة،مطالباً من يريد إطلاق مشروعات تتعلق بمياة النيل أن يلتزم بخطط الحكومة، وأولويات التنمية بدول حوض النيل، واقترح أن تتعاون دول الحوض فيما بينها، للاستفادة من فاقد المياة الضخم بمنطقة المستنقعات، وتنفيذ مشروعات مشتركة، بما يحقق فائدة لجميع دول الحوض بما فيها دولة الكونغو.

**الاعلان عن وجود عقبات فنية وتقنية في هذا المشروع .**

**ظهر تصريح للوزارة يقول أن المشروع سيحتاج محطات رفع والمنطقة غير آمنة .**

**تفادي النزاعات التي قد تنشأ عن هذا المشروع .**

**التكلفة المالية الضخمة لهذا المشروع .**

**تفنيد إعتراضات الحكومة متمثلة بوزارة الري المصرية :**

**الإعتراض الأول : عدم وجود عشر دول يمر منها نهر الكونغو أولا أو حتى ٦ دول لأن المنبع والمصب في جمهورية الكونغو وهو لا يمر من أي دولة أخرى أما إذا أحتسبت الروافد فنستطيع اعتبارها ٦ دول.**

**الإعتراض الثاني : كان عدم ذكر المسؤول الذي صرح هذه التصريحات عن اسمه وعدم تقديمه حجة مقنعة لرفض المشروع .**

**الإعتراض الثالث : تم الاطلاع على اتفاقيات الأنهار ال٣٠٠ ولا يوجد ما يمنع من نقل المياة من حوض نهر الكونغو إلى نهر النيل التي تتحجج بها وزارة الري وكذلك لأن نهر الكونغو لا يخضع للاتفاقيات الدولية .**

**الإعتراض الرابع : لم يتم الإعلان عن العقبات الفنية والتقنية في هذا المشروع إلا بعد أن أعلنت هيئة المساحة الجيولوجية والثروة المعدنية**



obeikandl.com

**بتاريخ ٩ يونيو ٢٠١١ عن نجاح خبراء الهيئة فى وضع ٣ سيناريوهات علمية وجيولوجية تسمح بزيادة إيراد نهر النيل عن طريق نقل فواقد المياة المهدرة من نهر الكونغو في المحيط الأطلنطي إلى حوض نهر النيل .**

**الإعتراض الخامس :وجود عدد من المستثمرين المصريين في الكونغو ومن بينهم رجل الأعمال الفيومي الذي يملك أكبر شركات التعدين والطرق والكباري في أفريقيا ويعمل في مجالات شتى في قلب الكونغو.**

**الإعتراض السادس : المشروع سيوفر للكونغو كهرباء تغطي نصف القارة الأفريقية والعائد المادي من تصدير الكهرباء سيعود على الحكومة الكونغولية ب١٣ مليار دولار سنوياً والمشروع سيوفر لأبناء القبائل هناك فرص عمل كثيرة جداً وخدمات لأهلهم وسيكونون الأحرص على استمرار المشروع أي أن العمالة ستكون كونغولية بالدرجة الأولى .**

**الإعتراض السابع : قال الفيومي : لدينا ممولين عرب قادرين على إنجاز المشروع فمصر لن تتحمل مليماً واحداً في المحطات الأربعة التي ستنقل المياة من نهر الكونغو إلى نهر النيل أو القناة التي ستمر منها المياة .**

**الإعتراض الثامن : ماذا سنفعل بعد عام ٢٠١٧ ؟ هل سنخوض حرباً من أجل المياة ؟.**

**الإعتراض التاسع : لا يمكن أن تعترض جهة حكومية على تنفيذ مشروع يحقق لها الأمن المائي إلا لو كان المسؤول عميلاً ولا يخدم المصلحة القومية أو أنه لا يفقه من أمور منصبه شيئاً .**

**الإعتراض العاشر : وجود وزارة الري المصرية في ملف التفاوض حول هذا المشروع وسحب ملف مياة النيل من وزارة الري، كما لا بد أن يكون المسؤول مدركاً أهمية هذا المشروع ، كما يجب أن يتولى إدارة الملف جهة سيادية لديها وعي بالأمن القومي المصري .**

**ووفقا لكلام الدكتور نادر نور الدين أستاذ الموارد المائية بجامعة القاهرة - فإن الكونغو هي من طلبت المساعدة من مصر بشأن هذا المشروع لأسباب متعددة منها العلاقات المميزة بين البلدين ، ورغبة من الحكومة الكونغولية فى التعاون مع دولة ذات خبرات عالية يكون لها مصلحة في مياة النهر دون أطماع مبالغ فيها ولكن الاستجابة كانت ضعيفة من الحكومة المصرية أو الوزارات المعنية بهذا الأمر.**

obeikandl.com

**الموقف الإسرائيلي من المشروع**

**ليس هناك موقف صريح أو معلن قامت به إسرائيل لكن محاولاتها في زراعة أحواض الأنهار في أفريقيا ودعم الدول في بناء السدود حتى مع عدم الحاجة لها في بعض الأحيان وأستغلال أكبر الكميات الممكنة من المياة فيها مع عدم الإكتراث بمصالح الدولة التي تقوم فيها بالمشاريع أو الدول التي تستفيد من مياة الأنهار بعد دخول أراضيها أدى إلى استنتاج أهداف إسرائيل وهي : الضغط على الدول بتعريضها للنقص في كميات المياة في المستقبل وضرب مصالحها كما يحدث الآن على نهر النيل أو نهر السنغال .**

**والجميع يعلم أن إسرائيل تسعى بكل ما أوتيت من قوة للحصول على المياة وقدرت احتياجاتها بـ ٢٥ مليار متر مكعب سنوياً لذا يمكن السماح لها بحصة من المياة بسعيها لدى دول الحوض والحصول على موافقتهم عن طريقها هى بلا تدخل من مصر والمقابل لإسرائيل ٢٥ مليار متر مياة والمقابل لمصر سترفع إسرائيل يدها عن مياة نهر الليطانى والحاصبانى والوزانى والعاص ومياة نهر الأردن وستوقف سرقة المياة من شبه جزيرة سيناء عن طريق طلمبات الأعماق ومن بحيرة طبرية وفى هذه الحالة سوف لا تنسى الشام هذا لمصر وستقدره لتستعيد مصر**

**دورها الريادى فى الشام مرة أخرى كما سترفع إسرائيل يدها عن وسط أفريقيا وستوقف تدخلها فى ملف النيل المائى الخاص وهنا يمكن لمصر مد يدها لأفريقيا مرة أخرى كما أن الأهم من كل ذلك أن اسرائيل بعد أن يصبح مصدر مياهها هو النيل ستفكر مليون مرة قبل اتخاذ أى قرار له علاقة بالأمة لأن مصدر حياتها تحت أقدام مصر علاوة على كل ذلك يمكن عن طريقها إيقاف سدود أثيوبيا نهائياً.**

obeikandl.com